

قياس التركيز الائتماني باستخدام انموذج هير فندال - هيرشمان وانعكاسه على كفاية رأس المال

Measuring credit concentration using the Her Findel-Hirschman model and its reflection on capital adequacy

Neam Ali Salih¹Dr. Khawla H. Hamdan²

Received

12/2/2023

Accepted

1/3/2023

Published

30/3/2023

Abstract:

The research aims to identify the credit concentration and the causes of credit concentration as well as how to manage the risks of credit concentration, and methods of measuring credit concentration in the theoretical aspect of the research. Using the index (Herfindahl-Hirschman) and its reflection on capital adequacy using two indicators to measure capital adequacy, which are (ownership right to assets, ownership right to deposits), and to achieve the objectives of the research, an analysis of a sample of Iraqi private commercial banks listed In the Iraq Stock Exchange, which numbered (24) banks, (10) banks were selected from them, as financial and statistical analysis was used to test the hypotheses of the study through the programs (Excel, Spss), based on the annual reports of the banks, the research sample for the period from (2016). -2021). Among the most prominent findings of the research is that the banks in the research sample tend to focus on granting credit on specific economic activities at the expense of diversification in the credit portfolio. Also, the results of the research found that there is no relationship and effect between credit concentration and capital adequacy indicators for most of the banks in the research sample except for the banks (Al-Iktissad, Gulf, Development), as the negative effect was reversed for the (Economy) bank between credit concentration and indicators of capital adequacy, while the bank (Gulf, Development) The effect was positive and direct between the two variables.

Key words: credit concentration, reasons for credit concentration, risk management of credit concentration, measurement of credit concentration

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف الى التركيز الائتماني و أسباب التركيز الائتماني فضلاً عن كيفية إدارة مخاطر التركيز الائتماني ، وأساليب قياس التركيز الائتماني وذلك في الجانب النظري للبحث ، أما في الجانب العملي للبحث فقد تم قياس درجة التركيز الائتماني في المحفظة الائتمانية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة باستخدام مؤشر (هير فندال-هيرشمان) (Herfindahl-Hirschman) وانعكاسها على كفاية رأس المال باستخدام مؤشرين لقياس كفاية رأس المال وهي (حق الملكية الى الموجودات ، حق الملكية الى الودائع) ، ولتحقيق اهداف البحث تم إجراء تحليل لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (24) مصرفاً فقد جرى إختيار (10) مصارف منها ، إذ تم استخدام التحليل المالي والإحصائي لاختبار الفرضيات الدراسة من خلال البرامج (Excel,Spss) ، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للفترة من(2016-2021) . ومن ابرز ما توصل اليه البحث إن المصارف عينة البحث تميل الى التركيز في منح الائتمان

1- Postgraduate Student, Federal board of supreme audit, Neam.Ali1202K@pagiafs. Baghdad. edu.iq .

2- Professor, , Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University Baghdad, Dr.kawla@pagiafs.uobaghdad.edu.iq

على أنشطة اقتصادية محددة وذلك على حساب التنوع في محفظة الائتمانية . وكذلك توصلت نتائج البحث الى عدم وجود علاقة وتأثير بين التركيز الائتماني ومؤشرات كفاية رأس المال لأغلب المصارف عينة البحث عدا المصارف (الاقتصاد ، الخليج ، التنمية) ، اذ كان التأثير سلبي عكسي لمصرف (الاقتصاد) بين التركيز الائتماني ومؤشرات كفاية رأس المال ، بينما مصرفي (الخليج ، التنمية) كان التأثير إيجابي طردي بين المتغيرين .

الكلمات المفتاحية : التركيز الائتماني، أسباب التركيز الائتماني ، إدارة مخاطر التركيز الائتماني، قياس التركيز الائتماني .

المقدمة : Introduction

يواجه القطاع المصرفي العديد من المخاطر ومنها مخاطر التركيز الائتماني سواء على مستوى الزبون أو على مستوى القطاع أو على مستوى المنطقة الجغرافية ، مما قد يعرض المصرف الى خسائر في حال توقف المقترضين عن السداد. لذا أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية بضرورة قياس وإدارة مخاطر التركيز الائتماني ، مع ضرورة الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتجنب هذه المخاطر ، وكان الهدف من هذا البحث قياس التركيز في المحفظة الائتمانية والأسباب التي تؤدي الى التركيز وكيفية إدارة مخاطر التركيز ، لذا تكمن أهمية البحث في تناول موضوع المحفظة الائتمانية للمصارف المبحوثة من خلال قياس وتحليل انعكاس التركيز الائتماني للمصارف على كفاية رأس المال الذي له أثر في مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. لذا فان هذا البحث يستهدف اجراء تحليل لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (24) مصرفاً وذلك استناداً الى التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي لسنة (2020) فقد تم اختيار (10) مصارف منها ، اذ اعتمد الباحثان على أسلوب العينة القصدية في اختيار العينة ، وذلك باختيار المصارف المفصحة عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأنشطة الاقتصادية، ولتحقيق هدف البحث فقد تقسمه الى أربعة مباحث المبحث الأول المنهجية والدراسات السابقة ،المبحث الثاني الاطار النظري للمبحث ، المبحث الثالث الاطار العملي للمبحث ، المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث Research problem : تعد المخاطر الائتمانية إحدى أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية ومنها مخاطر التركيز الائتماني نتيجة قيام المصرف بمنح مبالغ كبيرة الى مقترض واحد أو قطاع اقتصادي معين أو مناطق جغرافية معينة، مما قد يعرض المصرف لخسائر كبيرة نتيجة حالات التعثر في المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية، لذا يستوجب على المصارف إدارة المحفظة الائتمانية بشكل سليم لتجنب هذه المخاطر التي قد تنعكس بشكل سلبي على كفاية رأس المال . **وكما تكمن مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية :**

- 1- ما مستوى التركيز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف عينة البحث ؟
- 2- هل هناك تأثير للتركز الائتماني على كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث ؟
- 3- هل هناك علاقة بين التركيز الائتماني وكفاية رأس مال المصارف عينة البحث ؟

ثانياً : أهمية البحث Research Important : تكمن أهمية البحث في معالجة موضوع التركيز في المحفظة الائتمانية للمصارف عينة البحث عن طريق قياس وتحليل التركيز الائتماني لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وانعكاسه على كفاية رأس المال الذي يمثل مقياس أساسي للقوة المالية لتلك المصارف ، إذ المصارف التي تمتلك نسبة كفاية رأس مال جيدة تتمتع بربحية جيدة وتكون قادرة على استيعاب خسائر القروض المحتملة .

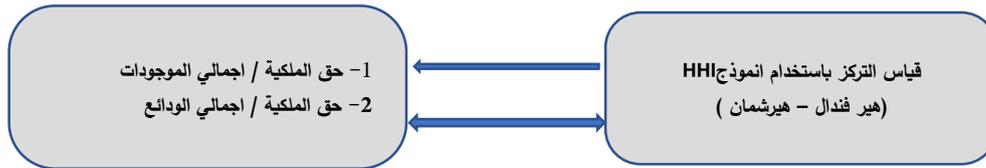
ثالثاً : اهداف البحث Research Objective

- يهدف البحث الى قياس وتحليل التركيز الائتماني في المحفظة الائتمانية
- بيان الأسباب التي تؤدي الى حدوث التركيز الائتماني في المحفظة الائتمانية والأساليب اللازمة لإدارة التركيز الائتماني
- يهدف البحث الى التعرف الى أهمية رأس المال بالنسبة للمصرف .

رابعاً: مخطط البحث الفرضي

المتغير الثاني (y) مؤشرات كفاية رأس المال

المتغير الأول (x) التركيز الائتماني



الشكل (1) مخطط البحث

خامساً : فرضيات البحث hypotheses

الفرضية الرئيسية (لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية بين التركيز الائتماني وكفاية رأس المال) وينبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : (لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية بين التركيز الائتماني وحق الملكية على اجمالي الموجودات) أحد مقاييس كفاية رأس المال .

الفرضية الثانية : (لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية بين التركيز الائتماني وحق الملكية على اجمالي الودائع) أحد مقاييس كفاية رأس المال .

سادساً : منهج البحث Research method

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب العملي باستخدام برنامج SPSS لتحليل علاقة الارتباط والتأثير بين المتغير المستقل (التركز الائتماني) والمتغير التابع (كفاية رأس المال) لأنه يعد أكثر ملاءمة لدراسة الظاهرة مبيناً نتائجها وتحليلاتها .

سابعاً : حدود البحث limitations

1-حدود مكانية : عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وتشمل المصارف (بغداد ، اشور ، الاقتصاد ، الخليج ، التنمية ، الشرق الأوسط ، الأهلي ، الإقليم ، سومر ، وعبر العراق) .

2-حدود زمنية : اجري البحث خلال الفترة (2016-2021) .

ثامناً : مجتمع البحث وعينته

أ- مجتمع البحث : يتضمن مجتمع البحث المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (24) مصرفاً وذلك استناداً إلى تقرير الاقتصادي للبنك المركزي لسنة (2020) وموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية.

ب- عينة البحث : إختار الباحثان (10) عشرة مصارف كعينة من مجموع (24) الأربعة وعشرون مصرفاً تجارياً والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية إذ اعتمد الباحثان على أسلوب العينة القصدية في إختيار المصارف المفصحة عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشطة الاقتصادية المختلفة .

تاسعاً : وسائل جمع البيانات والمعلومات

1- الجانب النظري : اعتمد الباحثان على الكتب العربية والأجنبية والاطاريح والرسائل والبحوث العلمية والمجلات والضوابط والتعليمات ومواقع الانترنت

2- الجانب التطبيقي : اعتمد الباحثان على البيانات المالية والتقارير السنوية للمصارف عينة البحث المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية وللفترة من (2016-2021) بالاعتماد على الأساليب المالية والإحصائية لقياس التركيز الائتماني وتحليل انعكاسه على كفاية رأس المال .

عاشراً : الأساليب الإحصائية

1- اختبار (t) تستعمل لبيان معنوية معامل الارتباط .

2- اختبار (R^2) معامل التحديد الذي يبين الأثر بين المتغير المستقل والتابع .

3- اختبار (F) يستخدم لبيان معنوية معادلة الانحدار لمعرفة معنوية أثر المتغير المستقل في التابع .

الدراسات السابقة : سنتطرق الى بعض الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث مع بيان ابرز الاستنتاجات وأوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

1-دراسة ، علي 2015

عنوان الدراسة	" اثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف " (2015) : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر التركيز المحفظة الائتمانية للمصارف في أدائها سواء على مستوى القطاع الاقتصادي أو على مستوى خطوط الاعمال .
أهم الاستنتاجات	اختلاف درجة التركيز الائتماني في محافظ الائتمانية للمصارف عينة البحث بشكل كبير سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو على مستوى خطوط الاعمال ، على اعتبار إن لكل مصرف ثقافته الخاصة لتحديد أرباحه في ظل درجة مخاطرة معينة يكون المصرف قادر على تحملها .
أوجه التشابه	قياس التركيز الائتماني باستخدام نموذج (HHI)
أوجه الاختلاف	1-اعتماد هذه الدراسة مؤشرات الأداء وهي العائد على الموجودات ، العائد على حق الملكية ، ربحية السهم واعتماده أيضاً على مقاييس اقتصادية مثل الاقتصادية المضافة ، القيمة السوقية المضافة . 2- طبقت هذه الدراسة على المصارف التجارية السورية .

2- Skridulyte&Eduardas, 2012

عنوان الدراسة	قياس مخاطر التركيز في محفظة القروض The Measurement of Concentration Risk in Loan
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة على تعرف على أسباب مخاطر التركيز والطرق المستخدمة لقياس مخاطر التركيز في محفظة القروض مع التعرف على التغير الحاصل في محفظة البنك الليتواني (2004-2010) .
اهم الاستنتاجات	تشير هذه الدراسة الى ارتفاع مخاطر التركيز في منح القروض مما قد يعرض المصرف الى خسارة ، إذ إن سبب تركيز الائتمان هي تخصص المصارف اللتوانية سعياً منها لتحقيق ربحاً أعلى .
أوجه التشابه	قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام مؤشر (هيرشمان - هير فندال) .
أوجه الاختلاف	1- تناولت هذه الدراسة مخاطر التركيز على مستوى الزبون وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية في حين ان البحث الحالي تناول مخاطر التركيز الائتماني على مستوى القطاعات الاقتصادية . 2- تختلف هذه الدراسة بأنها دراسة حالة للمصرف الليتواني بينما البحث الحالي هي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة .

Roach&Langring,2008-3

عنوان الدراسة	قياس آثار مخاطر التركيز على عوائد البنك 2008 "Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns"
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر تركيز والمخاطر لمحفظه القروض على عوائد المصارف المبحوثة .
اهم الاستنتاجات	توصلت هذه الدراسة الى ان المصارف عينة الدراسة، لديها ميول أعلى لإقراض القطاع الخاص لسنة (2007) مقارنة بسنة (2000) ، إضافة الى ارتفاع نسبة القروض الممنوحة لقطاع الافراد .
أوجه التشابه	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في قياس التركيز الائتماني
أوجه الاختلاف	1- تخلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية في قياس أثر التركيز الائتماني على العائد حين إن دراستنا الحالية تقيس التركيز الائتماني وانعكاسه على وكفاية رأس المال. 2- طبقت هذه الدراسة على المصارف في بيئة مصرفية مختلفة طبقت على عينة من المصارف في جاميكا .

المبحث الثاني: الاطار النظري (قياس التركيز الائتماني باستخدام نموذج هير فندال - هيرشمان وانعكاسه على كفاية رأس المال)

أولاً : تعريف التركيز الائتماني : يقصد بالتركز الائتماني هو التركيز على خيار واحد دون غيره من الخيارات عند منح الائتمان وإعطاء أحد الخيارات أهمية أكثر من باقي الخيارات (هزام والديباس ، 2021:188)، ويعرف التركيز الائتماني هو قيام المصرف بمنح مبالغ كبيرة الى مقترض واحد او شركة واحدة أو التوسع في منح ائتمان لقطاع معين أو حصرت التسهيلات الائتمانية لمنطقة جغرافية معينة وإن عدم الدقة المصرف في تحديث الجدارة الائتمانية للزبون أي قدرة الزبون في تسديد مابذمته من التزامات مالية ، وذلك بسبب انخفاض كفاءة العاملين وعدم دقة البيانات والمعلومات التي يتم تزويد المصرف بها (علي والربيعي ، 2019:95). كما ان التركيز الائتماني يمثل اهم مخاطر المحفظة الائتمانية عندما تتضمن المحفظة الائتمانية مستويات عالية من التسهيلات الائتمانية المباشرة أو غير المباشرة لطرف فردي أو مجموعة من الافراد ذات صلة بالمصرف ، أو لقطاع اقتصادي معين ، منطقة جغرافية ، أو لدولة ما (أبو كمال ، 2007:90). وأشار الى مخاطر التركيز الائتماني كل من (Düllmann& Masschelein,2007:2) هي المخاطر الناشئة في المحفظة الائتمانية نتيجة التعرض المفرط لأسماء معينة ويشار إليها بتركز الاسم أو التعرض المفرط لقطاع محدد أو عدة قطاعات شديدة الارتباط يطلق عليها تركيز القطاع .وبين (Lütkebohmert:6,2009) مخاطر التركيز الائتماني التي تنشأ نتيجة الترابط في المحفظة الائتمانية من خلال التوزيع الغير متكافئ للقروض على المقترضين الفرديين (التركز الائتماني للاسم) أو القطاعات الصناعية أو الإقليمية (تركز القطاع أو البلد) ، ويمكن أن يؤدي الى ما يعرف بعدوى الاقراضية أو التبعية بين المقترضين ففي حال تخلف أحد المقترضين عن السداد يتبعه المقترض الثاني في التعثر عن السداد مما يؤدي الى زيادة المخاطر في المحفظة الائتمانية ، ويرتبط بكل من نوع تركيز الاسم وتركز القطاع .

وبناء على ما تقدم يمكن نميز نوعين من مخاطر التركيز الائتماني: (البنك المركزي العراقي ، 2019:63)

1- مخاطر التركيز الفردي : وتنشأ نتيجة تركيز توظيفات المصرف لدى زبون واحد والاطراف المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر .

2- مخاطر التركيز القطاعي : وتنشأ نتيجة التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الاطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل :

أ- النشاط الاقتصادي ب- الموقع الجغرافي ج- التغيرات الحادة في سعر صرف العملة .

1- أسباب التركيز الائتماني : واجهت المصارف العديد من المشاكل نتيجة عدم كفاية معايير الائتمان وضعف إدارة المخاطر وعدم الاهتمام بالتركز الائتماني إضافة الى التغير بالظروف بشكل عام. حيث ان التوسع في الأقرض لمقترض واحد أو لعدة اطراف ذو صلة أو لقطاع معين أدى الى ظهور مخاطر التركيز الائتماني، مثلاً على ذلك ازمة المصارف الامريكية والاوربية بين عامي

2007 و 2008 التي كانت مقروضة بشكل كبير للقطاع العقاري مما أدى الى تعرضها لخسائر كبيرة نتيجة انهيار سوق العقار (اتحاد المصارف العربية، 2012:262).

بالإضافة الى ما تقدم يمكن ايجاز أسباب التركيز الائتماني بالنقاط التالية : (Skridulyte&Freitakas,2012:4)

أ- تخصص المصارف في أنشطة معينة من خلال قيامها بإقراض الشركات التي تقوم بنشاط اقتصادي معين لتصبح رائدة في السوق

ب- السعي المصارف لتحقيق أرباح أعلى تظهر مخاطر التركيز عند قيامها بتمويل نشاط اقتصادي معين سريع التزايد توقعاً منها بتحقيق أرباح أعلى.

ج- أسباب أخرى خارج سيطرة المصارف مثل صغر حجم السوق الذي يعمل فيه.

1-1: إدارة مخاطر التركيز الائتماني : اهتمت لجنة بازل بالمخاطر المصرفية التي تواجه أنشطة المصارف وأنظمة قياسها وأنظمة قياسها وطرق ادارتها بغرض التخفيف منها للمحافظة على الجهاز المصرفي ، فقد وضعت لجنة بازل مبادئ أساسية للرقابة المصرفية ومنها:

أ- أن تتأكد السلطة الرقابية أن يكون لدى المصرف سياسات وإجراءات ملائمة، لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة مخاطر التركيز والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب وتضع السلطات الرقابية لذلك حدود احترازية لتقييد التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى سواء بشكل فردي أو على الأطراف المقابلة المترابطة منها.

ب- يجب أن يتوفر لدى المصرف سياسة واضحة وذات شفافية خاصة بمخاطر التركيز تشكل جانب من الإطار العام لعملية إدارة المخاطر لديه، وان تكون هذه السياسة موثقة من قبل مجلس الإدارة، وان تخضع الى مراجعة دورية تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التي تطرأ في هيكل المخاطر لدى المصرف وبيئة العمل المحيطة به (محمد علي، 2016:327).

ج- يجب ان يقوم المصرف بتنفيذ السياسات والعمليات المناسبة لحجم وتعقيد محافظته الائتمانية ويجب ان تشكل هذه العمليات الى جانب إدارة المخاطر ومراجعة القروض والرقابة على المراجعة وظيفة حوكمة داخلية تحدد بشكل فعال مخاطر التركيز التي يتعرض لها المصرف من قياس ومراقبة مع الاخذ في الاعتبار التأثير المحتمل للتركزات على أرباح المصرف ورأس المال والعمل في ظل ظروف السوق العادية والمرهقة كالركود الاقتصادي (Comptrollers Handbook occ,2020:6).

1-1-1: أساليب قياس التركيز الائتماني

1- قياس التركيز الائتماني وفقاً لمقررات بازل II وهي

أ- أسلوب مؤشر التركيز الفردي (ICI) : يتم استخدام لقياس مخاطر التركيز الفردي وحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركيز في محفظة التوظيفات لدى الشركات والتجزئة معاً ويتم حساب ذلك المؤشر باستخدام مؤشر هير فاندال (HI) Herfindahl Index ومعامل التعديل (AF) وفقاً للمعادلة (1) الآتية :

$$ICI = HI \times AF = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{1000} x\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100$$

اذ إن $\sum x$: تمثل اجمالي توظيفات المصرف لدى اكبر 100 زبون أو اجمالي توظيفاته في حال عدد زبائنه في الضمانات من نوع أي اخذ زبون اخر وبدون مخصصات خصم بدون والتجزئة للشركات زبون 100 من اقل الاعتبار ، ويتضمن كافة التوظيفات بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة القروض والتسهيلات وأدوات الدين وأدوات الدين ، والبنود خارج الميزانية $\sum y$: تمثل اجمالي التوظيفات في كل من محفظتي الشركات والتجزئة على ان لا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر وبدون اخذ أي ضمانات ويتضمن هذا الرصيد كافة مديونية الأطراف المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة ، القروض والتسهيلات

أدوات الدين والبنود الخارج الميزانية . ومن خلال الجدول (1) التي يبين العلاقة بين مؤشر التركيز الفردي ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز .

الجدول (1)

متطلبات رأس المال لمخاطر التركيز الائتماني (%)	مؤشر التركيز الفردي ICI (%)
0	$0,1 \geq ICI > 0,0$
2	$0,2 \geq ICI > 0,1$
4	$0,4 \geq ICI > 0,2$
6	$1,0 \geq ICI > 0,4$
8	$100 \geq ICI \geq 1,0$

(إسماعيل، 2021: 18) (دليل العمل الرقابي ، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التجارية، 96)

ب - أسلوب مؤشر التركيز القطاعي

تستخدم المعادلة (2) الاتية لحساب المؤشر التركيز القطاعي :

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} x\right)^2} \times 100$$

اذ أن X: تمثل قيمة التوظيفات الخاصة تمثل قيمة التوظيفات الخاصة بكل قطاع من القطاعات المحددة (20 قطاع) وبدون خصم المخصصات وبدون اخذ الضمانات في الاعتبار ويتضمن كافة التوظيفات لدى الشركات بما في ذلك الأوراق التجارية المخصصة والقروض والتسهيلات وأدوات الدين والبنود خارج الميزانية، وبناءً على النتيجة التي يتم الحصول عليها من المعادلة السابقة يتم تحديد رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز القطاعي ، من خلال الجدول (2) الذي يبين رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركيز الاقطاعي .

الجدول (2)

متطلبات رأس المال لمخاطر التركيز الاقطاعي (%)	مؤشر التركيز القطاعي SCI (%)
0	$12 \geq SCI > 0$
2	$15 \geq SCI > 12$
4	$20 \geq SCI > 15$
6	$25 \geq SCI > 20$
8	$100 \geq SCI > 25$

(إسماعيل، 2021: 19) (دليل العمل الرقابي ، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التجارية، 97)

2- معامل جيني (G) Gini Coefficient : يتم استخدام هذا المعامل كمؤشر لقياس التركيز وذلك من خلال الترتيب التصاعدي لحجم المحفظة الائتمانية ، اذ تكون قيمة مؤشر جيني بين الصفر والواحد اذ كانت قيمة المؤشر صفر كان التركيز أقل وتنوع أكثر للمحفظة ، أما اذا كانت قريبة من الواحد تكون المحفظة عالية التركيز، على سبيل المثال اذا كانت قيمة معامل جيني أعلى من (0,300) يدل على التركيز العالي للمحفظة (Skridyte&Eduardas,2012,56). أما عن العيب الأساسي لاستخدام هذا المعامل بأنه لا يأخذ حجم المحفظة بعين الاعتبار مثلاً اذا كانت هناك محفظة صغيرة ذات احجام قليلة ومتساوية من القروض يكون معامل جيني أقل من المحفظة الأكبر والأكثر تنوع التي تحتوي على قروض بمبالغ مختلفة وبذلك يكون معامل جيني أكثر ملائمة لقياس مخاطر التركيز الفردي (Uberti&Figini,2010,233) وكما في المعادلة (3) الاتية :

$$G = 1 - \frac{2}{n} \sum_{j=1}^n v_j - \frac{1}{2}$$

$$v_j = \sum_{i=1}^j \hat{x}_i$$

اذ إن

\hat{x}_i : تمثل التعرض النسبي للنشاط الاقتصادي ، مرتبة حسب الحجم بترتيب تصاعدي في المحفظة الائتمانية
 v_j تمثل المجموع التراكمي لمحفظة القروض للأنشطة الاقتصادية الأقل في المحفظة.

3- مؤشر هير فندال هيرشمان (HHI):

يعد مؤشر هير فندال المقياس الأكثر استخداماً في الدراسات التي تناولت موضوع التركيز الائتماني للأنشطة القطاعية من خلال قياس حصة كل قطاع من الائتمان الممنوح من قبل المصرف ، اذ تتراوح قيمة HHI من صفر (الحد الأدنى) الى 10000 نقطة (الحد الأعلى) .

اذ كانت HHI:

اقل من 1000 نقطة معناه ليس هناك تركيز

بين 1000 - 1800 نقطة معناه تركيز متوسط

أكثر من 1800 معناه تركيز عالي (مامندي ، 2012، 241).

وكما موضح في المعادلة (4) الآتية :

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{X} \right)^2$$

x_i تمثل الائتمان الممنوح لكل قطاع

X تمثل اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصرف

n تمثل عدد القطاعات الاقتصادية

ثانياً : أهمية رأس المال للمصرف

1- أهمية رأس المال بالنسبة للمصرف : يكون لرأس المال الدور الأساسي في المحافظة على أموال المودعين من مخاطر انخفاض السيولة ، وفي نفس الوقت مصدراً تمويلي لاستثمارات المصرف . اذ إن سلامة وقياس رأس المال المصرفي يعد من مهام إدارة المصرف ، لذا فان كفاية رأس المال تحدد حجم الأموال التي يتم توظيفها في الأنشطة الاستثمارية (ال شبيب ، 2012:153) . ولقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية مقدار كفاية رأس المال بما يعادل 8% من إمكانيات المصرف، أي مثلاً اذا كان المصرف يعمل بإمكانيات تصل الى 500 مليون دولار فإن رأس المال لا يجوز ان يقل عن 40 مليون دولار، وبذلك تكمن أهمية رأس المال في (كنعان، 2012:209، 208) .

أ- ضمان أموال المودعين اذ كلما زاد رأس المال زادت الثقة بالمصرف .

ب- التجهيز للمباشرة بالعمل من مباني سيارات والتقنيات .

ت- تحديد حصة كل مؤسس من الأرباح وخاصة اذا كان المصرف شركة مساهمة).

كما إن بعض المصارف تكون غير متحمسة لزيادة رأس المال لان هذه الزيادة تعني توزيع الأرباح على عدد أكبر من المساهمين مما يؤدي الى تقليل نسبة الأرباح ، إضافة الى إن عملية إصدار الأسهم عملية مكلفة مما يترتب عليها انخفاض نسبة العائد لحملة الأسهم ، مما قد يلجأ حملة الأسهم الى طرح ما لديهم من اسهم في سوق وبالتالي يزداد العرض وتنخفض القيمة السوقية للاسهم (الشمرى ، نعمة ، 2016:139).

2-1: مؤشرات كفاية رأس المال : أولى الكثير من الكتاب والباحثين أهمية كبيرة لمؤشرات كفاية رأس المال بالنسبة للمصرف في امتصاص الخسائر التي قد تواجه المصرف ، مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والتنبؤ بالمشاكل التي يتعرض لها المصرف مستقبلاً (داود، 2022:114) هناك عدة مؤشرات لحساب كفاية رأس المال ومنها :

أ- نسبة حق الملكية الى الموجودات : تقيس هذه النسبة رأس المال الممتلك او حق الملكية الى مجموع الموجودات ، إذ ان انخفاض هذه النسبة تعني وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر ،بالإضافة الى إن هذه النسبة تشير الى جودة رأس المال في استيعاب الصدمات (الدوري، 2013:111) .

$$\text{ويتم احتسابها وفقا للمعادلة (6) الآتية : نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ويتم احتساب رأس المال الممتلك كالآتي :

$$\text{رأس المال الممتلك} = \text{رأس المال المدفوع} + \text{أرباح محتجزة} + \text{الاحتياطيات (زاير واخرون، 2018:70)}$$

ب- نسبة حق الملكية الى إجمالي الودائع : تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على الودائع كمصدر من مصادر التمويل و مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الاموال المملوكة له ، اذا ان زيادة هذه النسبة يعتبر مصدر امان للمودعين وانخفاض هذه النسبة يؤثر سلباً على أموال المودعين (طالب والمشهداني، 2011:87)، ويتم احتساب هذه المعادلة بموجب المعادلة (7) الآتية :

$$\text{نسبة حق الملكية الى إجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

المبحث الثالث : التأطير التطبيقي

أولاً : قياس درجة التركيز الائتماني في المحفظة الائتمانية للمصارف عينة البحث على مستوى الأنشطة القطاعية

يتم استخدام مقياس يسمى هير فنديل هيرشمان (Herfindahl Hirschman (HHI) يقيس مستوى التركيز في المحفظة إذ إن قيمة (HHI) تتراوح قيمته بين الصفر (الحد الأدنى) الى 10000 نقطة (الحد الأعلى) .

إذ كانت قيمة HHI: (أقل من 1000 نقطة ليس هناك تركيز) (بين 1000-1800 تركيز متوسط) (أكثر من 1800 تركيز عالي) ويتم احتساب مؤشر هير فنديل هيرشمان من خلال المعادلة الآتية :

$$HHI = \sum \left(\frac{x_i}{x} \right)^2 = \left(\frac{x_1}{x} \right)^2 + \left(\frac{x_2}{x} \right)^2 + \left(\frac{x_3}{x} \right)^2 + \left(\frac{x_4}{x} \right)^2$$

اذ إن

x_i : تمثل صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لكل نشاط اقتصادي

x : تمثل اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصرف

الجدول (3) درجة التركيز في المحفظة الائتمانية للمصارف عينة البحث حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (2016-2021)

السنة/HHI	بغداد	اشور	الاقتصاد	الخليج	التنمية	شرق الاوسط	الأهلي	الإقليم	سومر	عبر العراق
2016	3385	8392	5392	3168	9976	4354	2859	3081	10000	9448
2017	2503	9594	5402	3998	9914	6826	3615	9541	5848	5810
2018	2793	9608	5200	3879	9934	2773	5804	8805	5833	5027
2019	3663	6534	5200	3975	9503	4019	4638	4775	5739	5423
2020	3118	5484	5200	4579	9327	2572	4900	4239	4983	7419
2021	4127	7561	5200	4193	8961	2728	3801	6682	6374	5145
المتوسط	3264	7862	5265	3965	9602	3878	4270	6187	6462	6378

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث

تشير نتائج الجدول أعلاه ان المصارف عينة البحث حققت مستويات مرتفعة جدا لدرجة التركيز الائتماني على مستوى الأنشطة الاقطاعية وذلك على حساب التنوع في المحفظة الائتمانية ، مما قد يعرض المصرف الى مخاطر الائتمان في حال تعثر المقرضين عن السداد ، اذ سجل مصرف التنمية أعلى متوسط لدرجة التركيز الائتماني (HHI) بدرجة (9602) نقطة ويعتبر مؤشر مرتفع جداً ، وسجل مصرف بغداد اقل متوسط بدرجة (3264) نقطة وهو أيضا يعتبر مؤشر مرتفع .ويعود سبب ذلك الارتفاع هو تركيز الائتمان الممنوح من قبل المصارف عينة البحث في أنشطة قطاعية معينة وغالباً ما تكون في قطاعي الافراد والتجاري تحليل متوسط نسبة مؤشرات كفاية رأس المال للمصارف من خلال الجدول (4) للمصارف عينة البحث للفترة (2016-2021)

الجدول (4)

السنة	رأس المال الممتلك / الموجودات	رأس المال الممتلك / الودائع
2016	50.19	164.24
2017	52.94	146.69
2018	49.13	196.84
2019	49.76	185
2020	49.84	205.02
2021	43.58	209.86
المتوسط	49.24	184.61

المصدر : بالاعتماد على التقارير السنوية للبحث

يبين الجدول أعلاه متوسط نسب كفاية رأس المال خلال مدة البحث اذ سجلت المصارف عينة البحث متوسطات متقاربة لنسبة رأس المال الممتلك على الموجودات ، اذ بلغ أعلى متوسط للمصارف عينة البحث خلال سنة 2017 بنسبة (52.94) % والمتوسط العام للمصارف عينة البحث (42.24) % . وسجلت المصارف عينة البحث متوسطات مرتفعة تجاوزت 100% لنسبة الرأس المال الممتلك على الودائع، اذ بلغ أعلى متوسط خلال سنة 2021 بنسبة (209.86) % والمتوسط العام للمصارف خلال فترة البحث بنسبة (184.61) % ، اذ يرجع سبب ارتفاع متوسط نسبة رأس المال الممتلك على اجمالي الودائع للمصارف عينة البحث إن رأس المال للمصارف أعلى من مجموع الودائع لدى المصارف اذ يبلغ رأس 250 مليار أما اجمالي الودائع أقل بكثير من هذا الرقم مما أدى الى ارتفاع هذه النسبة .

ثانياً: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

المتغير المستقل (X) : التركيز الائتماني

المتغيرات التابعة (Y): كفاية رأس المال

الفرضية الرئيسية الأولى فرضية العدم (لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية بين التركيز الائتماني وحق الملكية على اجمالي الموجودات لعينة المصارف التجارية). وسيتم اختبار الفرضيات بالجدول التالي :

جدول (5) الارتباطات ومربع معامل التحديد واختبار F لجميع مصارف عينة البحث

المصارف	الارتباط	القيمة الاحتمالية للارتباط	مربع معامل التحديد	اختبار F	القيمة الاحتمالية لاختبار F	الفرضية الأولى
مصرف بغداد	-0.47	0.347	0.22	1.131	0.347	لا توجد علاقة
مصرف اشور الدولي	0.325	0.53	0.106	0.472	0.53	لا توجد علاقة
مصرف الاقتصاد	-0.772	0.072	0.597	5.915	0.072	توجد علاقة
مصرف الخليج التجاري	0.959	0.002	0.92	45.696	0.002	توجد علاقة
مصرف التنمية الدولي	0.979	0.001	0.958	90.286	0.001	توجد علاقة

لا توجد علاقة	0.901	0.017	0.004	0.901	-0.066	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار
لا توجد علاقة	0.939	0.007	0.002	0.939	0.041	مصرف الأهلي العراقي
لا توجد علاقة	0.901	0.02	0.004	0.901	0.07	مصرف الإقليم التجاري
لا توجد علاقة	0.797	0.076	0.019	0.797	0.136	مصرف سومر التجاري
لا توجد علاقة	0.263	1.691	0.297	0.263	-0.545	مصرف عبر العراق للاستثمار

المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج spss

جدول (6) معاملات الانحدار واختبار T لجميع مصارف عينة البحث

المصارف	معامل النموذج	قيم المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	القيمة الاحتمالية
مصرف بغداد	α	28.295	5.398	5.241	0.006
	β	-0.002	0.002	-1.064	0.347
مصرف شور الدولي	α	46.791	20.078	2.33	0.08
	β	0.002	0.003	0.687	0.53
مصرف الاقتصاد	α	170.21	47.945	3.55	0.024
	β	-0.022	0.009	-2.432	0.072
مصرف الخليج التجاري	α	-4.986	8.668	-0.575	0.596
	β	0.015	0.002	6.76	0.002
مصرف التنمية الدولي	α	-176.61	22.181	-7.962	0.001
	β	0.022	0.002	9.502	0.001
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	α	39.971	4.433	9.016	0.001
	β	0	0.001	-0.132	0.901
مصرف الأهلي العراقي	α	37.678	25.884	1.456	0.219
	β	0	0.006	0.081	0.939
مصرف الإقليم التجاري	α	37.996	10.525	3.61	0.023
	β	0.00021	0.002	0.133	0.901
مصرف سومر التجاري	α	70.196	9.716	7.225	0.002
	β	0.0004	0.001	0.275	0.797
مصرف عبر العراق للاستثمار	α	93.237	12.622	7.387	0.002
	β	-0.002	0.002	-1.301	0.263

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (spss)

* بلغت قيمة معامل الارتباط لمصرف بغداد (-0.47) والقيمة الاحتمالية (0.347) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.10) مما يعني ان الارتباط سالب ومتوسط وغير معنوي ويدل هذا الى انه مؤشر اولي على عدم وجود علاقة بين متغير (التركز الائتماني) ومتغير (حق الملكية على اجمالي الموجودات).

* ان قيمة مربع معامل التحديد بلغت (0.22) أي ان المتغير المستقل (التركز الائتماني) يفسر ما نسبته تقريبا 22 % من المتغير المعتمد (حق الملكية على اجمالي الموجودات) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات مستقلة اخرى.

* ان قيمة F الحسابية كانت (1.131) والقيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.347) اكبر من مستوى الدلالة (0.10) وهذا يعني ان الاختبار غير معنوي أي لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين المتغير المستقل (التركز الائتماني) و المتغير المعتمد (حق الملكية على اجمالي الموجودات) .

* بلغت درجة التأثير للحد الثابت (28.259) وللمتغير (-0.002) والقيم الاحتمالية للاختبار T كانت أكبر من من مستوى الدلالة (0.10) لذلك تعتبر المعامل للنموذج غير معنوية.

* مما سبق تبين انه نقبل الفرضية اي لا توجد دور معنوي بين متغير (التركز الائتماني) ومتغير (حق الملكية على اجمالي الموجودات) في مصرف بغداد. علماً إن الجداول الموضحة في أعلاه تشير الى نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات ولجميع مصارف عينة البحث .

الفرضية الرئيسية الثانية فرضية العدم (لا يوجد دور معنوي ذو دلالة إحصائية بين التركيز الائتماني و حق الملكية على اجمالي الودائع لعينة المصارف التجارية) .

الجدول (7) الارتباطات ومربع معامل التحديد واختبار F لجميع مصارف عينة البحث

المصارف	الارتباط	القيمة الاحتمالية للارتباط	مربع معامل التحديد	اختبار F	القيمة الاحتمالية لاختبار F	الفرضية الأولى
مصرف بغداد	-0.458	0.361	0.21	1.061	0.361	لا توجد علاقة
مصرف اشور الدولي	0.085	0.874	0.007	0.029	0.874	لا توجد علاقة
مصرف الاقتصاد	-0.954	0.003	0.911	40.762	0.003	توجد علاقة
مصرف الخليج التجاري	0.939	0.005	0.882	29.94	0.005	توجد علاقة
مصرف التنمية الدولي	0.978	0.001	0.957	88.023	0.001	توجد علاقة
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	0.14	0.791	0.02	0.08	0.791	لا توجد علاقة
مصرف الأهلي العراقي	-0.239	0.648	0.057	0.243	0.648	لا توجد علاقة
مصرف الإقليم التجاري	-0.359	0.485	0.13	0.591	0.485	لا توجد علاقة
مصرف سومر التجاري	-0.34	0.51	0.115	0.521	0.51	لا توجد علاقة
مصرف عبر العراق للاستثمار	-0.444	0.378	0.197	0.982	0.378	لا توجد علاقة

المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج (SPSS)

الجدول (8) معاملات معادلة الانحدار واختبار T لجميع مصارف عينة البحث

المصارف	معالم النموذج	قيم المعالم	الخطأ المعياري	اختبار t	القيمة الاحتمالية
مصرف بغداد	α	43.355	11.166	3.883	0.018
	β	-0.003	0.003	-1.03	0.361
مصرف اشور الدولي	α	199.127	135.969	1.465	0.217
	β	0.003	0.017	0.17	0.874
مصرف الاقتصاد	α	3331.755	483.468	6.891	0.002
	β	-0.586	0.092	-6.385	0.003
مصرف الخليج التجاري	α	-134.682	49.279	-2.733	0.052
	β	0.068	0.012	5.472	0.005
مصرف التنمية الدولي	α	-463.728	56.487	-8.209	0.001
	β	0.055	0.006	9.382	0.001
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	α	86.727	20.091	4.317	0.012
	β	0.001	0.005	0.284	0.791
مصرف الأهلي العراقي	α	166.26	113.456	1.465	0.217
	β	-0.013	0.026	-0.493	0.648

0.064	2.546	52.096	132.624	α	مصرف الإقليم التجاري
0.485	-0.769	0.008	-0.006	β	
0.039	3.012	174.361	525.198	α	مصرف سومر التجاري
0.51	-0.722	0.026	-0.019	β	
0.113	2.02	420.777	850.145	α	مصرف عبر العراق للاستثمار
0.378	-0.991	0.064	-0.063	β	

المصدر : اعداد الباحثان باستخدام برنامج (SPSS)

* بلغت قيمة معامل الارتباط لمصرف بغداد (-0.458) والقيمة الاحتمالية (0.361) وهي اكبر من مستوى الدلالة (0.10) مما يعني ان الارتباط سالب ومتوسط وغير معنوي ويدل هذا الى انه مؤشر اولي على عدم وجود علاقة بين متغير (التركز الائتماني) ومتغير (حق الملكية على اجمالي الودائع).

* ان قيمة مربع معامل التحديد بلغت (0.21) أي ان المتغير المستقل (التركز الائتماني) يفسر ما نسبته تقريبا 21 % من المتغير المعتمد (حق الملكية على اجمالي الودائع) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات مستقلة اخرى.

* ان قيمة F الحسابية كانت (1.061) والقيمة الاحتمالية للاختبار هي (0.361) اكبر من مستوى الدلالة (0.10) وهذا يعني ان الاختبار غير معنوي أي لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية بين المتغير المستقل (التركز الائتماني) و المتغير المعتمد (حق الملكية على اجمالي الودائع) .

* بلغت درجه التأثير للحد الثابت (43.355) وللمتغير (-0.003) والقيم الاحتمالية لاختبار T كانت اكبر من مستوى الدلالة (0.10) لذلك تعتبر المعالم للنموذج غير معنوية. *

مما سبق تبين انه نقبل الفرضية اي لا يوجد دور معنوي بين متغير (التركز الائتماني) ومتغير (حق الملكية على اجمالي الودائع) في مصرف بغداد. علما ان الجداول أعلاه تبين الفرضيات ونتائج التحليل الاحصائي لجميع المصارف عينة البحث.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

أ- تشير نتائج الدراسة الى أن المصارف عينة البحث سجلت مستويات مرتفعة جداً لدرجة التركيز الائتماني مما يشير الى إن المصارف عينة البحث تميل الى التركيز لقطاعات محددة عند منح الائتمان مما يعرض المصرف لمخاطر الائتمان في حال تعثر المقترضين عن السداد .

ب- تشير نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الأولى الى عدم وجود علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة معنوية احصائية بين متغير (التركز الائتماني) ومتغير (حق الملكية على اجمالي الموجودات)، عدا مصرف (الاقتصاد) حيث كان التأثير سالب عكسي لمتغير (التركز الائتماني) على متغير (حق الملكية على اجمالي الموجودات) أي كلما زاد التركيز الائتماني انخفضت نسبة كفاية رأس المال (حق الملكية على اجمالي الموجودات) ، ومصرفا (الخليج والتنمية) فأشرت نتيجة التحليل الاحصائي الى وجود علاقة وتأثير إيجابية طردية بين (التركز الائتماني) ومتغير (حق الملكية على اجمالي الموجودات) . وبذلك تثبت صحة الفرضية العدم وجود دور معنوي بين التركيز الائتماني وحق الملكية على اجمالي الموجودات .

ج- تشير نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الأولى الى عدم وجود علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة معنوية احصائية بين متغير (التركز الائتماني) ومتغير (حق الملكية على اجمالي الودائع) ، عدا مصرف (الاقتصاد) كان التأثير سلبي عكسي ومصرفي (الخليج والتنمية) كان التأثير طردي إيجابي . ويرجع سبب عدم وجود علاقة وتأثير بين متغيري البحث بسبب ارتفاع نسبة (حق الملكية على اجمالي الودائع) لان رأس المال للمصارف عينة البحث تصل الى 250 مليار بينما اجمالي الودائع لدى المصرف اقل بكثير من هذا المبلغ . وبذلك تثبت صحة الفرضية بعدم وجود دور معنوي بين التركيز الائتماني وحق الملكية على اجمالي الودائع

2-التوصيات

- أ- ضرورة العمل على خفض درجة التركيز في المحفظة الائتمانية من خلال التنويع المحفظة وذلك لتجنب مخاطر عدم السداد مع الاحتفاظ برأس مال كافي لتجنب تعرض المصرف لمخاطر السيولة .
- ب- بضرورة وضع سياسية واضحة من قبل إدارة المصرف لإدارة التركيز الائتماني تخضع لمراجعة دورية من قبل مجلس إدارة المصرف بشكل يتلائم مع التقلبات الاقتصادية وظروف العمل الخاصة بالمصرف .
- ج- ضرورة زيادة جذب الودائع للمصارف عينة البحث من اجل زيادة الائتمان الممنوح من قبلها على اعتبار ان المصارف التجارية مؤسسة مالية وسطية بين المودعين والمقترضين ، مع ضرورة الالتزام بالنسب كفاية رأس المال المحددة من قبل السلطات الرقابية لمواجهة السحب المفاجئ للمودعين .

المصادر :

المصادر العربية

القوانين والتعليمات والتقارير

- 1- البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة ، دليل العمل الرقابي ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية ، 2019.
- 2- البنك المركزي العراقي ، دائرة مراقبة الصيرفة ، دليل العمل الرقابي ، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التجارية.

التقارير

التقارير السنوية للمصارف عينة البحث

الكتب

- 1-ال شبيب، دريد كامل .(2012). إدارة البنوك المعاصرة. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن .
- 2- اتحاد المصارف العربية. (2012). الائتمان المصرفي ومخاطره . الأجزاء 5-6. بيروت . لبنان
- 3- الدوري ، عمر علي كامل . (2013). تقييم الاداء المصرفي الاطار المفاهيمي والتطبيقي ، الطبعة الاولى .بغداد . العراق
- 4- زاير ، علي حسن ، جودع ، مخلد حمزة ، كاظم ، نبراس جاسم ، الدوسري ، صادق حسين .2018. إدارة المصارف . الطبعة الاولى دار السيسان للنشر والتوزيع .بغداد .العراق .
- 5- الشمري، صادق راشد ،نعمة، نغم حسين .(2014). اساسيات الإدارة مداخل وتطبيقات .مطبعة الكتاب، بغداد.
- 6- طالب ، علاء فرحان ، المشهداني ، ايمان شبحان .(2011). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف الطبعة الأولى . دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان . الأردن.
- 7- كنعان ، علي .(2012). النقود والصيرفة والسياسة النقدية . الطبعة الأولى .دار المناهل . بيروت . لبنان .
- 8- مامندي ، غازي .(2012). إدارة البنوك .الطبعة الأولى . مطبعة الحاج هاشم ، أربيل ، العراق .
- 9- محمد علي، أحمد شعبان .(2016). موسوعة البنوك والائتمان السياسية الائتمانية للبنوك (1)، النظام المالي وماهية الائتمان -السياسة الائتمانية - سياسة التسويق المصرفي - مبادئ الائتمان - مخاطر الائتمان - الائتمان المتعثر. دار التعليم الجامعي. الاسكندرية. مصر .

الرسائل والاطاريح

- 1- ابو كمال ، ميرفت ، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية(بازل II)، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، الجامعة الاسلامية غزة .كلية التجارة،2007،غزة ، فلسطين

البحوث والدوريات

- 1- إسمايل ، عصام ،صندوق النقد العربي ،مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية ،أبو ظبي ،2021.
- 2- علي ، غزوان .2015" أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف ، دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية : 31(2):119-146.
- 3- داود ، فاضل عباس .2020 " دور اختبارات الجهد المصرفي في مواجهة مخاطر الائتمان النقدي واثرها في أرباح وكفاية رأس المال المصرف ، دراسة حالة لمصرف سومر التجاري للفترة من 2015-2020" مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية :17(59) 110-124.

4-علي ، نرمين حميد ،الربيعي ،خلود هادي . 2019 "استخدام اختبارات الضغط في إدارة مخاطر التركيز الائتماني ، بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري لسنة 2018" مجلة الدراسات المحاسبية والمالية : 14(49): 92-104.

5-هزام ، عدي عبد، الدباس وفاء عبد الأمير . 2021 " اثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية " مجلة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية : 16(56) 178-195.

المصادر الأجنبية

- 1- Comptrollers Handbook occ ,Safety and Soundness.(2020). **Concentration of Credit** .
- 2- Düllmann, Klaus, Masschelein Nancy.(2007). ‘‘A Tractable Model to Measure Sector Concentration Risk in Credit Portfolios’’. Springer Science Business Media: 32:55–79.
- 3- Roach Kirsten& Langrin Brian.(2008).” Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns “Evidence from a Panel of Individual Loan Portfolios in Jamaica.
- 4-Lütkebohmert, Eva.2009.”Cocentration Risk in Credit Portfolios “ <https://www.academia.edu>
- 5-Skridulytė, Rita, Freitas’s, Eduardas.(2012).” The Measurement of Concentration Risk in Loan Portfolios”. Economics & Sociology:5:51–61.
- 6-Uberti,Pieralo, Figini, Silva.2010.”How to Measure Single Name Credit risk Concentrations” .Journal of Operational Research,202. (232–238).